



OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 2025-10-10

تاريخ القبول: 2026-1-10

المنطق القضائي: قواعده وحدوده

معاذ جوليد⁽¹⁾mouad.joulid.20@edu.uiz.ac.ma

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة قواعد المنطق القضائي وحدوده، فبالنسبة للقواعد، وانطلاقًا من وضعية المحكمة تجاه النص القانوني، فهي تطبق قواعد الاستدلال القانوني المنطقية وشبه المنطقية إذا كان النص واضحًا، أما في حالة غموضه أو سكوته عن تنظيم نازلة معينة، فالمحكمة تنطلق من التطبيق الحرفي للقانون إلى تطبيقه العادل، مستعينة في ذلك بقواعد الاستدلال الأخلاقي، أما بخصوص الحدود فتحول دون أن تعطي هذه القواعد ثمارها، إذا ما تأثرت المحكمة بالانحيازات المعرفية والسيكولوجية التي تعيق التفكير المنطقي السليم، خصوصًا أمام القضاء باعتباره الضامن لحماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرّياتهم وأمنهم القضائي (الفصل 117 من دستور 2011)، ويوجد عائق آخر يتعلق بعدم الاهتمام بالتكوين المنطقي في منظومتنا القانونية؛ والتي تعتبر المحكمة أحد أهم الفاعلين فيها، وهذا ما سينعكس سلبيًا على سلامة التفكير القانوني. وانطلاقًا من دراسة قواعد المنطق القضائي (المبحث الأول)، وحدوده (المبحث الثاني)، توصلت للعديد من النتائج، أهمها: وجود تكامل بين الاستدلاليين القانوني والأخلاقي، ووضوح تأثير الانحيازات المعرفية والسيكولوجية وغياب التكوين المنطقي على الممارسة القضائية، ومن خلال هذه النتائج، اقترحت العديد من التوصيات، أبرزها: تعديل طريقة تدريس القانون بما يعزز التفكير المنطقي، وكذا التوعية بمخاطر الانحيازات المعرفية والسيكولوجية، وسبل التقليل من تأثيراتها.

الكلمات مفتاحية:

المنطق، الاستدلال، القضاء، الانحيازات المعرفية والسيكولوجية، التكوين القانوني.

(1) باحث في سلك الدكتوراة، القانون الخاص، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

للاقتباس: جوليد، معاذ، المنطق القضائي: قواعده وحدوده، مجلة نداء، مركز نداء، مصر، مج10، ع2، 2026، 124-145.

© نُشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص بتنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان ما إذا أُجريت عليه أي تعديلات، ولا يجوز استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS

Received: 2025-10-10

Accepted: 2026-1-10



Judicial Logic: Its Rules and Limits

Mouad JOULID⁽²⁾

mouad.joulid.20@edu.uiz.ac.ma

Abstract:

This study investigates the rules and limits of judicial logic, emphasizing how courts navigate between strict legal reasoning and ethical considerations. When legal texts are clear, judges apply logical and quasi-logical rules; but when texts are ambiguous or silent, they shift toward equitable reasoning, drawing upon ethical principles to resolve disputes. The limits of judicial logic emerge when cognitive and psychological biases distort reasoning, undermining the judiciary's role as protector of rights and security, as well as when legal education neglects training in logical methods. By analyzing both the rules (Section I) and limits (Section II), the research highlights the complementary relationship between legal and ethical reasoning, while also exposing the detrimental effects of bias and insufficient logical training on judicial practice. It concludes with recommendations to reform legal education to strengthen logical thinking and to raise awareness of cognitive biases and strategies to mitigate them, thereby enhancing the soundness and integrity of judicial reasoning.

Keywords:

Logic, Reasoning, Judiciary, Cognitive and Psychological Biases, Legal Education.

(2) PhD student, Private law, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco

Cite this article as: JOULID, Mouad, Judicial Logic: Its Rules and Limits, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 10, issue 2, 2026, 124-145.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read, and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes

المقدمة:

تنبع القوانين من الضرورة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وهذه الضرورة تمثل الصلة بين القانون والمنطق من زاويتين: تتعلق الأولى بمنطقية القانون، والتي تفيد الاتساق مع الواقع الذي جسّد ضرورة نشوء القانون، فلا يستساغ تبني قواعد قانونية بعيدة عن الواقع وغير متلائمة معه من حيث بنيتها ومضمونها. أما الثانية فترتبط بمنطقية التنزيل القضائي للقانون على الوقائع المراد البت فيها، وبما أن القاعدة القانونية تكون عامة ومجردة، ونادرا ما تتطرق لزاغات محددة بدقة، بل قد لا تقدم حلا لبعض النوازل، يظهر دور المحكمة الملزمة بالبت في النزاعات المختلفة، ولو لم ينظمها المشرع، فإذا توفقت المحكمة في تطبيق القاعدة القانونية على النزاع، سواء نظمها المشرع أم لا، عدّ قرارها منطقيا في نظر أطراف النزاع والمحكمة الأعلى درجة والفقهاء وكل مهتم بالشأن القانوني، أما إذا كان هذا الربط معيبا فيعد غير منطقي ووجب تعديله.

ولن ينصب البحث على دراسة منطقية القانون، وإنما منطقية تنزيله القضائي، بمعنى المنطق القضائي، باعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي؛ حيث ستُبرز قواعده وحدوده، وتحلل مختلف النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والتوجهات الفقهية المتعلقة به، بهدف التوصل إلى نتائج وتوصيات تروم تعزيز منطقيته.

ويعد التكوين النظري قاصرا في المجال القانوني، ما لم يقرن بقواعد التفكير المنطقي، وهذا المنطق يتجسد في الرضى الذي يحظى به القانون في كل مجتمع، فالمنطق يساعد في نشوء وتطبيق القانون، وكذا تعزيز الأمن القانوني والقضائي؛ لذلك تبرز إشكالية تتعلق بدراسة العلاقة بين المنطق والممارسة القضائية، من حيث قياس مدى منطقية التنزيل القضائي للقانون، من خلال رصد مختلف قواعد المنطق القضائي، وكذا البحث عن سبل تفادي الأخطاء المنطقية.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

ما هي قواعد المنطق القضائي؟ وما حدوده؟ وأين تتجلى سبل تعزيزه؟

ويكتسي البحث أهمية علمية وعملية؛ لأنّ دراسة المنطق القضائي يسهل فهم علاقة المنطق بالممارسة القضائية، ويعزز الأفكار والنظريات في هذا المجال الذي يستوجب تلاقحا بين مختلف العلوم، أما الأهمية العملية فتتجلى في تعزيز جودة العمل والاجتهاد القضائي، وضمان الأمنين القانوني والقضائي، والتعامل مع النوازل الحديثة.

وقد تناولت دراسات سابقة موضوع المنطق القضائي، ويتعلق الأمر بكتاب «Pareman»⁽³⁾ الذي رفض اختزال الحكم القضائي في التطبيق الآلي للقانون، كما اعتبر أن جوهر المنطق القانوني يقوم على الجدل والبلاغة، أي على بناء الحجج وإقناع الأطراف عبر تفسير النصوص وتأويل الوقائع، ومسايرة لتوجه نفسه نجد كتاب «Martineau»⁽⁴⁾ الذي يعد دليلاً عملياً حديثاً يُعنى ببناء الحجج القضائية وفن المرافعة مع التركيز على التوازن بين القواعد القانونية والبلاغة، وإذا كانت هذه الدراسات قد تناولت المنطق القانوني والقضائي بشكل عام، فإن هذا البحث يركز على قواعد المنطق القضائي فقط انطلاقاً من المنظومة القانونية المغربية، كما يسلط الضوء على بعض حدوده التي لم تتطرق لها تلك الدراسات، ويتعلق الأمر بالانحيازات المعرفية والسيكولوجية وغياب التكوين المنطقي، والتي أفردت لها دراسات خاصة لا تركز بشكل أساسي على المنطق القضائي، وأمثلة بمقال درس تأثير الانحيازات المعرفية على السلوك القضائي⁽⁵⁾، ومقال آخر طرح أهمية تدريس الخطابة التي تعتبر من أعمدة التكوين المنطقي الذي سافصل فيه في هذا البحث⁽⁶⁾.

وبناء على ذلك ارتأيت معالجة هذا الموضوع وفق مبحثين:

الأول: يبرز قواعد المنطق القضائي على مستوى الاستدلال القانوني، الذي سأنتطرق فيه لقواعد التنزيل المنطقي للنصوص القانونية على القضايا سواء كانت قواعد منطقية أو شبه منطقية، وكذا على مستوى الاستدلال الأخلاقي.

والثاني: سأعالج فيه حدود المنطق القضائي، التي تتمثل في الانحيازات المعرفية والسيكولوجية التي تؤثر على التفكير المنطقي لدى القضاة، ثم أسلط الضوء على تأثير غياب التكوين المنطقي على الممارسة القضائية.

المبحث الأول: قواعد المنطق القضائي:

المنطق القضائي هو مجموعة من القواعد المنطقية التي يستعملها القضاة بهدف البت في القضايا انطلاقاً من تحليل الواقع والقانون وتكييفهما وفق استدلال عقلي سليم وخال من التناقض والتحيز، وينقسم إلى شقين: الأول يتمحور حول قواعد الاستدلال القانوني الذي يعتمد على النص القانوني في

(3) Pareman, Charles, Logique juridique la nouvelle rhétorique, 2 ème édition, Paris, DALLOZ, 1979, p 176.

(4) Martineau, François, Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie, 2ème édition, Paris, DALLOZ, 2023.

(5) Adjaout-Ponsard, Mathias, Biais cognitifs et comportement judiciaire, Les cahiers de la justice, no 3, 2021, p 496.

(6) Mathieu, Benjamin, Plaidoyer pour l'enseignement de la rhétorique dans les facultés de droit, Revue Droit & Littérature, no 8, 2024.

علاقته بوقائع القضايا المراد البت فيها (المحور الأول)، أما الثاني فيتعلق بقواعد الاستدلال الأخلاقي الذي يهدف إلى التطبيق العادل للقانون (المحور الثاني)، وهذين الاستدلاليين يشكلان المنطق القضائي الذي يبحث على الموازنة بين النص القانوني وتطبيقه العادل.

المحور الأول: قواعد الاستدلال القانوني:

تروم قواعد الاستدلال القانوني إلى تسهيل مهمة ربط القواعد القانونية بالحالات الواقعية التي تجسدها القضايا المعروضة على المحاكم، وتنقسم لقسمين قواعد منطقية (أولاً)، وقواعد شبه منطقية (ثانياً).

أولاً: القواعد المنطقية:

تشكل القواعد المنطقية في الاستدلال القانوني، تجسيداً لتطبيق المنطق الصوري المتميز بطابعه الضروري واليقيني في المنطق القضائي، والذي أبدعه أرسطو⁽⁷⁾، وأبرز مثال عليه هو الاستدلال الاستنباطي الذي يستعمل في الممارسة القضائية، وقد قسمه أرسطو لثلاث قضايا؛ بحيث يتم تبني قاعدة عامة (المقدمة الكبرى)، تقابلها حالة خاصة (المقدمة الصغرى)، بهدف الخروج بنتيجة معينة. فالمحكمة تحتاج لتبت في القضية إلى تحري مقدمتين: مقدمة كبرى وهي القاعدة القانونية، ومقدمة صغرى وتتجلى في الوقائع المراد البت فيها، وتقوم المحكمة بربط المقدمتين بواسطة عملية التكيف، لتتوصل للنتيجة التي تتمثل في الحكم أو القرار القضائي.

وأمثل بالفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود الذي ينص على أنه: «كل شخص مسؤول عن الضرر المعنوي أو المادي الذي أحدثه، لا بفعله فقط ولكن بخطأه أيضاً، وذلك عندما يثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر. وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر. والخطأ هو ترك ما كان يجب فعله، أو فعل ما كان يجب الإمساك عنه، وذلك من غير قصد لإحداث الضرر». فانطلاقاً من هذا الفصل:

- المقدمة الكبرى: كل شخص مسؤول عن الضرر الذي سببه بفعله أو بخطئه، عندما يثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في الضرر.

- المقدمة الصغرى: تتجلى في الواقعة المراد البت فيها، وهي مثلاً شخص أسقط مزهية شرفته خطأ فوقعت على أحد المارة.

(7) Aristote, Les premiers analytiques, Traduction de Jules Barthélemy-Saint-Hilaire, Paris, Ladrance, 1866.

- النتيجة: الشخص الذي أسقط المزهريّة بخطئه ملزمٌ بتعويض الضرر الذي لحق المتضرر ما دامت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ثابتة.

ومن تطبيقات القضاء للقياس المنطقي بخصوص هذا الفصل، ما حكمت به محكمة النقض التي جاء في أحد قراراتها⁽⁸⁾ ما يلي: «المحكمة التي ثبت لها أن أخطاء الطالبان تتمثل في تقصيرهما في مسك محاسبة بانتظام وتسجيلهما لمصاريف غير مرتبطة بنشاط الشركة إلى غير ذلك من الأخطاء في التسيير والتي نتج عنها ضرر للمطلوبة طبقت مقتضيات الفصل 78 من قانون الالتزامات والعقود، لترتب التعويض عن تلك الأخطاء وهي بذلك لم تخطئ بين المقتضى السالف الذكر والمادة 67 من القانون رقم 5.96 وإنما طبقتها بالشكل الصحيح، كما أن الوسيلة لم تبين الوثائق التي لم تطلع عليها المحكمة ولا الدفوع التي لم تقرأها بتأنٍ ولا الدفوع والحجج التي ينفي من خلالها الطالبان ارتكابهم لأي خطأ في التسيير، ثم إنّ المحكمة ناقشت بمقتضى التعليل المنوه عنه الخطأ المنسوب للمطلوبة والمتمثل في عدم سلوكها للطعون والمساطر الإدارية والقضائية في مواجهة إدارة الضرائب والنعي بهذا الخصوص خلاف الواقع، كذلك لم تبين الوسيلة أين يتجلى تناول المحكمة على اختصاصات الأجهزة المخولة لها مكنة البت في النزاعات الضريبية، حين إجرائها لخبرة قصد الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالمراجعات الضريبية التي خضعت لها المطلوبة، فجاء القرار مرتكراً على أساس قانوني ومعللاً تعليلاً كافياً والوسيلة على غير أساس عدا ما هو خلاف الواقع أو غير مبين فهو غير مقبول». في هذا القرار راقبت محكمة النقض صحة التعليل في القرار المطعون فيه، والذي انطلق من مقدمة كبرى تمثلت في الفصل 78، ومقدمة صغرى تتعلق بثبوت تحقق الأخطاء في التسيير للمحكمة، لتحكم كنتيجة لذلك بتعويض الضرر الناتج عن تلك الأخطاء. وبالتالي يمكن استنتاج أهمية المنطق الصوري في المنطق القضائي، فهو مهم في بناء الاستدلالات القانونية وتوضيح مزايا وعيوب الاستدلال وتفادي التناقضات⁽⁹⁾، بل إن وجود مقدمتين فقط متوافق مع المنطق الأرسطي؛ لأن الاستدلال القانوني يبني على القاعدة القانونية أولاً، ثم الواقعة المراد البت فيها ثانياً، ومنها تظهر النتيجة أي الحكم أو القرار القضائي.

ثانياً: القواعد شبه المنطقية:

إذا كانت القواعد المنطقية تتميز بالدقة والقطعية، فإن القواعد شبه المنطقية بالرغم من أنها تلبس ثوب المنطق، إلا أنها تظل رغم هذا تفسيرية واحتمالية؛ لهذا سميت قواعد شبه منطقية، ومن

(8) قرار محكمة النقض رقم 1/113، ملف تجاري رقم 285/3/1/2021، صادر بتاريخ 01 مارس 2023، [البوابة القضائية للمملكة المغربية](#).
(9) Soeteman, Arend, Legal logic? Or can we do without? Artificial Intelligence and Law, Volume 11, 2003, p 205.

تطبيقاتها في المنطق القضائي نجد الاستدلال الاستقرائي والاستدلال بالتمثيل والاستدلال بمفهوم المخالفة والاستدلال من باب الأولى.

- الاستدلال الاستقرائي:

إذا كان الاستدلال الاستنباطي ينطلق من العام إلى الخاص، فإنَّ الاستدلال الاستقرائي ينطلق من الخاص إلى العام؛ بحيث يُستخلص حكم عام من مجموع الأحكام الجزئية المنبثقة من حالات خاصة تتم معانيها. ويميز المناطقة بين ثلاثة أنواع من الاستدلال الاستقرائي:

الأول هو الاستدلال الاستقرائي التام⁽¹⁰⁾ ويتم عبر حصر كل الحالات الممكنة للوصول لحكم يجمعها، والثاني فهو الاستدلال الاستقرائي المعمم⁽¹¹⁾ وهو الأكثر فعالية على مستوى الاستدلال؛ بحيث ينطلق من وقائع معينة بهدف الوصول لاستنتاج عام يدعم حكم أو قرار المحكمة. أما الثالث فهو الاستدلال الاستقرائي التجريبي⁽¹²⁾، والذي يمكن من استثمار المنهج التجريبي (ملاحظة-تحليل-فرضية-تحقق) في الانطلاق من الخاص إلى العام، ويفيد كثيرا في المنطق القضائي، خصوصا في تقارير الخبراء عند تعيينهم من طرف القضاة لإبداء رأيهم بخصوص مسائل تقنية قد تساعد في البت في القضية.

ومن المهم الإشارة إلى أن صحة الاستدلال الاستقرائي مرهون بحسن اختيار الأحكام الجزئية التي من خلالها يتم التوصل للحكم العام، وخير دليل على ذلك هو الفصل 454 من قانون الالتزامات والعقود بخصوص القرائن⁽¹³⁾: «القرائن التي لم يقررها القانون موكولة لحكمة القاضي. وليس للقاضي أن يقبل إلا القرائن القوية الخالية من اللبس أو القرائن المتعددة التي حصل التوافق بينها، وإثبات العكس سائغ، ويمكن حصوله بكافة الطرق». فالمحكمة عند قبولها للعديد من القرائن (الأحكام الجزئية)، تتوصل لحل للنزاع (حكم كلي)، شريطة كونها قوية وخالية من اللبس أو المتعددة وحصل التوافق بينها.

- الاستدلال بالتمثيل Analogie :

يقصد به تطبيق حكم قانوني بخصوص حالة معينة على حالة أخرى نظرا لتساوي العلة بينهما⁽¹⁴⁾.

(10) الزروقي، المجيد، المنهجية القانونية، المنهجية الفقهية والتشريعية والقضائية، الطبعة الثانية، تونس، المؤلف، 2022، الجزء الأول، ص 426.

(11) Martineau, François, Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie, p 174.

(12) المرجع السابق، ص 175.

(13) القرائن دلالات يستخلص منها القانون أو القاضي وجود وقائع مجهولة. (الفصل 449 من قانون الالتزامات والعقود).

(14) الزروقي، المجيد، المنهجية القانونية، المنهجية الفقهية والتشريعية والقضائية، ص 426.

ولا يجب خلط الاستدلال بالتمثيل مع التطبيق العادي للنص القانوني، فإذا نص القانون على منع حمل الأسلحة النارية، فإن ظهور سلاح ناري جديد ومتطور، لا يتطلب إعمال الاستدلال بالتمثيل؛ لأن النص أعلاه شامل لجميع الأسلحة. كما لا يجب خلطه مع الاستدلال من باب الأولى؛ لأن هذا الأخير لا يعنى بالتمثيل للتشابه بين الحالات، وإنما لاستلزام تطبيق الحكم على الحالة الجديدة أكثر من الحالة المنظمة قانوناً⁽¹⁵⁾.

- الاستدلال بمفهوم المخالفة:

ويعني عدم تطبيق ما نص عليه القانون بخصوص حالة معينة، على حالة أخرى غير منصوص عليها في القانون صراحة، وذلك عندما تكون الأسباب التي أوجت بتنظيم الحالة الأولى غير متحققة في الحالة الثانية⁽¹⁶⁾.

وقد قضت محكمة النقض⁽¹⁷⁾ بأنه: «إذا كان مبدأ الأجر مقابل العمل يمنع وفقاً للقواعد المحاسبية من صرف أي أجر لفائدة الموظف الذي لم ينجز أي عمل لفائدة الإدارة تجنباً لإثرائه بلا سبب على حسابها واعتباراً لكون الأجر إنما تؤدي مقابل قيامه الفعلي بالوظيفة المسندة إليه، فإن النتائج نفسها المتولدة عن المبدأ المذكور تفرض بمفهوم المخالفة تمكين الموظف الذي أدى خدمات لفائدة الإدارة من المقابل المستحق عن تلك الخدمات، طالما أن إنجازها لها كان بإذنها وعلى أساس أنه موظف ينتمي إلى أسلاكها».

كما جاء في قرار آخر⁽¹⁸⁾ للمحكمة نفسها ما يلي: «إن المادة 53 من القانون رقم 12.67 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني لما نصت على أن مفعول العقد يستمر في حالة وفاة المكثري بالنسبة للمحلات المعدة للسكنى لفائدة زوج المتوفى أو فروعه أو أصوله المباشرين من الدرجة الأولى أو المستفيد من الوصية الواجبة أو المكفول، وإنما تقصد أن الاستفادة قاصرة على زوج المتوفى أو فروعه أو أصوله المباشرين أو المستفيد من الوصية الواجبة أو المكفول و لا تشمل أزواج الفروع أو الأصول المباشرين أو أزواج المستفيدين من الوصية الواجبة أو المكفولين بعد وفاة هؤلاء، فضلاً عن أن تلك الاستفادة لا تشمل الأشخاص المذكورين

(15) Goltzberg, Stefan, L'argumentation juridique, 5ème édition, Paris, DALLOZ, 2021, p 43 et 44.

(16) Berriat-Saint-Prix, Félix, Guide pour les thèses manuel de logique judiciaire, édition 1855, Paris, Hachette Bnf, 2017, p 27.

(17) قرار محكمة النقض رقم /3511، ملف إداري رقم 2021/1/4/1229، صادر بتاريخ 30 مارس 2023، [البوابة القضائية للمملكة المغربية](#).

(18) قرار محكمة النقض رقم /444، ملف عقاري رقم 2021/4/7/397، صادر بتاريخ 14 فبراير 2023، [البوابة القضائية للمملكة المغربية](#).

إلا بعد ثبوت أن المتمسك بالاستفادة كان في كفالة المكثري المتوفى أو يعيش معه فعلياً عند وفاته ولا تشمل من ثم، بمفهوم المخالفة، من خرج من كفالته أو انقطع عيشه مع المكثري قبل حصول الوفاة».

- الاستدلال من باب الأولى:

يبني الاستدلال من باب الأولى على وجود حالة مرتبطة بحكم قانوني منطوق به، تقابلها حالة حكمها القانوني مسكوت عنه، وبين المنطوق والمسكوت تفاوت في الدرجة والعلة والباعث والوصف؛⁽¹⁹⁾ بحيث يجب تطبيق الحكم القانوني من باب الأولى على الحالة المسكوت عنها نظراً لتوفر الظروف أعلاه بصورة مختلفة إذا ما قورنت بالحالة المنظمة قانوناً.

وهذا ما يميزه عن الاستدلال بالتمثيل الذي يقتضي المقارنة بين المسكوت والمنطوق المتساوين في الظروف، أما إذا كانت الظروف في المنطوق أقوى وأشد من المسكوت طبقاً للمبدأ القانوني «من يستطيع أن يفعل أكثر يستطيع أن يفعل أقل»، فمن بإمكانه التصرف في عقار معين بإمكانه التصرف في جزء منه، أو كانت الظروف في المسكوت أقوى وأشد من المنطوق، وكمثال على ذلك إذا كان يمنع على النائب الشرعي التصرف في أموال من ناقص أو عديم الأهلية بغير مصالحته، فمن باب الأولى أن يمنع عليه تبديد أمواله؛ فإن الأمر متعلق بالاستدلال من باب الأولى.

المحور الثاني: قواعد الاستدلال الأخلاقي:

بعد التطرق في المحور السابق لقواعد الاستدلال القانوني الصارمة والقطعية (القواعد المنطقية) وكذا الاحتمالية والتفسيرية (القواعد شبه المنطقية)، فإن هذا المحور يسلط الضوء على جانب مهم من المنطق القضائي، ويتعلق بالاستدلال الأخلاقي، وذلك من خلال عرض أساسه (أولاً)، وكذا تقييم صحته (ثانياً).

أولاً: مرتكزات الاستدلال الأخلاقي:

إذا كانت القواعد المنطقية وشبه المنطقية لبنة أساسية في المنطق القضائي، كما تم بيانه في المبحث السابق المتعلق بقواعد الاستدلال القانوني، فإن هناك فرعاً آخر هام جداً وهو الاستدلال الأخلاقي. وبالعودة للفصل 110 من دستور 2011 نجد أنه ينص على أنه: «لا يلزم قضاة الأحكام إلا بتطبيق القانون. ولا تصدر أحكام القضاء إلا على أساس التطبيق العادل للقانون. يجب على قضاة النيابة

(19) شليح، محمد، تأويل العقود في قانون الالتزامات والعقود المغربي، محاولة دراسة ميتودولوجية للفهم القضائي والفقه للقانون التعاقدية، الطبعة الأولى، فاس، مختبر قانون الالتزامات والعقود بكلية الحقوق، 2017، ص 98.

العامّة تطبيق القانون. كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها».

يظهر جلياً من هذا الفصل أن أحكام القضاة لا تصدر إلا على أساس التطبيق العادل للقانون، بخلاف قضاة النيابة العامة الذين يلزمون فقط بتطبيق القانون، وهذا ما يفتح أبواب الاجتهاد واستعمال السلطة التقديرية من قبل قضاة الأحكام. صحيح أن بعض قواعد الاستدلال القانوني قد تطبق في هذا المجال، إلا أن الاستدلال الأخلاقي يعتمد بالأساس على فن الخطابة والمنطق القيمي الذي يقتضي وجود القيمة ضمن نظام أخلاقي متكامل يجعل القيمة منطقية ومقنعة؛ حيث تكون الوسائل المستخدمة لتحقيقها منسجمة مع الغاية التي تخدمها⁽²⁰⁾.

ومن تجليات الاستدلال الأخلاقي كذلك نجد الفصل 231 من قانون الالتزامات والعقود الذي ينص على أن: «كل تعهد يجب تنفيذه بحسن نية. وهو لا يلزم بما وقع التصريح به فحسب، بل أيضاً بكل ملحقات الالتزام التي يقرها القانون أو العرف أو الإنصاف وفقاً لما تقتضيه طبيعته».

ويتوافق الاستدلال الأخلاقي أكثر مع النظام الأنجلوسكسوني الذي يعتمد بالأساس على السوابق القضائية، ومع ذلك فإن المحكمة في النظام اللاتيني تطبق الاستدلال الأخلاقي كلما كان النص غامضاً، أو سكت عن تنظيم مسألة معينة، فالمحكمة تمارس وظيفتها البريتورية⁽²¹⁾، وتقرب شيئاً فشيئاً من النظام الأنجلوسكسوني من خلال تكمص دور المشرع؛ وبالتالي يتكون نظام هجين يمزج بين خصائص النظام اللاتيني والأنجلوسكسوني، وهذا ما يلاحظ من خلال اجتهادات محكمة النقض المغربية⁽²²⁾ والفرنسية⁽²³⁾، مما يؤكد بأن الاستدلال الأخلاقي لا يمكن فصله عن المنطق القضائي؛ لأن الاستدلال القانوني وحده ناقص.

(20) Martineau, François, *Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie*, p 85.

(21) بمعنى الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها القاضي الروماني المسمى «بريتور Préteur» عند إبداعه لحلولا لا تستند لقاعدة تشريعية أو تنظيمية سابقة، بل على تطبيق القاضي لقاعدة قانونية استخلصها أو ابتكرها؛ مما يعكس السلطة الإبداعية للقضاء في إنشاء القاعدة القانونية.

Guinchard, Serge et Debard, Thierry, *Lexique des termes juridiques*, 32ème édition, Dalloz, 2024-2025, voir : Prétorienne. (22) مثل تكريس مراجعة التعويض الاتفاقي من المحكمة وذلك قبل تنظيمه تشريعياً بالفصل 264 من قانون الالتزامات والعقود (قرار محكمة النقض، صادر بتاريخ 10 أبريل 1991، ملف مدني عدد 85/3874)، للمزيد من الاجتهادات القضائية في المادة المدنية المتعلقة بالقواعد الموضوعية أو الإجرائية: الماخي، عزالدين بن المعطي، الدور الانشائي للاجتهاد القضائي في المادة المدنية - دراسة تأصيلية وعملية معززة بأكثر من 900 حكم وقرار قضائي-، الطبعة الأولى، الرباط، مطبعة الأمنية، 2021.

(23) - La consécration prétorienne de l'obligation de sécurité du transporteur de personnes par l'arrêt de la chambre civile de la cour de cassation en 21 novembre 1911, Capitant,H; Terré,F; Lequette,Y; Chénéde,F, *Les grands arrêts de la jurisprudence civile*, tome 2, 14ème édition, Paris, DALLOZ, 2008, p 899.

ثانيًا: تقييم صحة الاستدلال الأخلاقي:

الاستدلال الأخلاقي لا يحتاج لحقيقة موضوعية ولا إلى دليل لإثباته، بخلاف الاستدلال القانوني؛ وبهذا فإن منهج المحكمة في استعمال قيم العدالة والإنصاف في الاستدلال منهج توضيحي وإيجازي وليس إثباتيا ودقيقا⁽²⁴⁾، فالأمر لا يتعلق بإثبات حكم أخلاقي بطريقة عقلانية، بل يتعلق بجعل المخاطبين بالحكم القضائي يقتنعون به⁽²⁵⁾، عندما تعزز القيمة سلامة ما استند عليه الحكم القضائي من خيارات⁽²⁶⁾، وهذا ما ينسجم مع صدور الأحكام استنادًا إلى التطبيق العادل للقانون باعتباره دعامة أساسية للمنطق القضائي.

ومن منظور «Perelman»⁽²⁷⁾ فالمحكمة ليست مجرد آلة لتطبيق القانون، بل عليها أن تتحمل مسؤوليتها في التحليل والنقد، وأن تراعي السياقات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية عندما تصدر حكمها، ولكن رغم هذا فإن العدالة وكسائر القيم يمكن أن تستخدم في بعض الحالات لتبرير حكم مجاني للمنطق والعدالة، نظرًا لقوتها الإقناعية، ونظرًا لصعوبة وضع تعريف دقيق لها، لهذا من الصعب دحضها، ولو وجدت قواعد تساعد على ذلك من قبيل إثبات أن القيمة لا تنطبق على الوقائع التي تم ادعاؤها، أو هناك تناقض بين التفسير المعطى للقيمة والنتائج المراد التوصل إليها⁽²⁸⁾. ورغم عدم دقة قواعد استعمال الاستدلال الأخلاقي وكذا عدم دقة أساليب دحضه، فإنه مع ذلك يبقى جزءًا لا يتجزأ من المنطق القضائي رغم تميزه عن المنطق الصوري المستعمل في الاستدلال القانوني، وبذلك يطرح تساؤل حول إمكانية ابتكار طرائق تزيد من دقة استعمال ودحض الاستدلال الأخلاقي؟ وبالتالي ضبط استعمالها من قبل المحامين والقضاة.

في رأيي من الصعب وضع مثل تلك القواعد، بل لا يجب وضعها أصلاً؛ لأن القضايا في تطور مستمر، ولكل قاض منظوره الخاص، ولذلك فالأساسي هو أن يكون حكمه مقبولاً، وهذا القبول هو ما يعكس منطقيته، وقياس هذا القبول لا يمكن أن يتم قبل صدور الحكم أو القرار القضائي الذي يرتكز على وقائعه الخاصة. ولكن يمكن قياس قبوله بعد صدوره استناداً للمبررات القانونية

(24) Martineau, François, Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie, p 89.

(25) Laprise, Gisèle, Les outils du raisonnement et de la rédaction juridique, Montréal, Les Éditions Thémis, 2000, p 120.

(26) Perelman, Chaïm et Olbrechts-Tyteca, Lucie, Traité de l'argumentation, 6 ème édition, France, Normandie Roto impression, 2008, p 102.

(27) Perelman, Chaïm, Le raisonnement juridique, Les Études philosophiques, Nouvelle Série, 20ème Année, no 2, La philosophie et le droit (AVRIL-JUIN 1965), p 140.

(28) Martineau, François, Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie, p 90.

والواقعية المرتبطة به، وإن كان لابد من محاولة التعيد، فأقترح تصنيف القضايا المتشابهة، للخروج بتوصيات تعنى بضبط السلطة التقديرية للمحكمة في الاستدلال الأخلاقي، لتكون بمثابة موجه لهذه الأخيرة؛ لأنه من المستحيل وضع قواعد ليكون الاستدلال الأخلاقي قطعياً، وإنما الزيادة من قطعيته. كما أن تطور واختلاف النزاعات يقف حاجزاً أمام ذلك.

إن دور السلطة القضائية في اقتراح حلول تسهم في التطبيق العادل للقانون، لا يعد مساساً بسلطات البرلمان، بل هو تعاون بين السلطات، عبر تكييف القاعدة القانونية حسب الإرادة المفترضة للمشرع الحالي⁽²⁹⁾، إذا وجدت قرائن تؤكد عدم توافقه مع إرادة المشرع السابق بخصوص قاعدة قانونية لم تعد تستجيب للتغيرات المستجدة؛ وبالتالي لم تعد تحقق وظيفتها الاجتماعية، وما دمت أتحدث عن التعاون بين السلط، فعلى السلطة الفقهية أن تقوم بدورها كذلك، في اقتراح الحلول القانونية المناسبة للمشرع والمحكمة، ففي فرنسا نجد أن تعديلات القانون المدني سنة 2016، تمخضت عن جهود الفقهاء مثل «Catala» و«Terré»⁽³⁰⁾.

لذلك وجب إعطاء الأهمية للاستدلال الأخلاقي باعتباره رافداً من روافد المنطق القضائي. وإن كان التقنين مهماً، فلا بد من إدراج مبادئ عامة للعدل والإنصاف في جميع القوانين، تطبق على ضوءها النصوص القانونية، لتحقيق مرونة القاعدة القانونية مع التطورات المستقبلية، وتشجع الفقيه على إبداء رأيه انطلاقاً منها، كما تشكل نبراساً للمحكمة تستطيع على ضوءها تطبيق القانون بعدالة. وبعد التفصيل في قواعد المنطق القضائي، سأنتقل للحديث عن حدوده في المبحث الموالي، بهدف اقتراح سبل تعزيزه.

المبحث الثاني: حدود المنطق القضائي:

سأنتقل في هذا المبحث لحدود المنطق القضائي، فهذا الأخير قد يتأثر بانحيازات معرفية تؤدي لأخطاء في التفكير ومعالجة المعلومات، أو انحيازات سيكولوجية تجنبه الصواب بسبب تأثره بالعواطف أو التجارب الشخصية، وهذه الانحيازات - (المحور الأول) - يكون مفعولها أكبر عند غياب التكوين المنطقي لدى القضاة والمحامين وبصفة عامة كل من له علاقة بالمجال القانوني، فالتكوين المنطقي يعزز المنطق القضائي من داخل المحكمة، لأن ضبط قواعده من القضاة والمحامين يسهم في تجويد الممارسة القضائية، كما يعزز من خارج المحكمة لأنه ينتج كفاءات قادرة على التحليل والنقد؛ وبالتالي

(29) Parelman, Charles, Logique juridique la nouvelle rhétorique, p 176.

(30) l'avant-projet de réforme du droit des obligations et du droit de la prescription remis par Pierre Catala [Rapport sur le droit des obligations et droit de la prescription](#) | Ministère de la justice; Terré, François (ss dir.), Pour une réforme du droit de la responsabilité civile, Paris, DALLOZ, 2011.

تطوير المنظومة القانونية بصفة عامة، والمنطق القضائي بصفة خاصة، لكن إهماله سينعكس سلباً على هذا الأخير (المحور الثاني).

المحور الأول: تأثير الانحيازات المعرفية والسيكولوجية على المنطق القضائي:

تتأثر عملية اتخاذ القرار بعدة انحيازات معرفية وسيكولوجية، وبذلك من الممكن أن يحيد التفكير البشري عن المنطق، خصوصاً إذا كان القرار سيتخذ من قبل قاض عهد إليه حماية الحقوق والحريات وتحقيق العدالة. وبما أن القرارات والأحكام القضائية يجب أن تتوافق وقواعد المنطق القضائي؛ فإن أعمال هذه القواعد بدورها لا يجب أن يتأثر بالانحيازات المعرفية والسيكولوجية، ومن هذا المنطلق سيتم رصد أهم الانحيازات المعرفية (أولاً)، والسيكولوجية (ثانياً) التي تؤثر على المنطق القضائي.

أولاً: تأثير الانحيازات المعرفية على المنطق القضائي:

من أهم أنواع الانحيازات المعرفية التي تؤثر على المنطق القضائي نجد:

- الانحياز التأكيدي Confirmation Bias:

يعتمد القاضي ليبث في القضايا على النص القانوني والممارسة القضائية وآراء الفقهاء، ولذلك يجب ألا يتقيد بأرائه المسبقة عند البحث عن المعلومات، بحيث ينتقي من هذه الأخيرة فقط ما يتلاءم ومعتقداته وتوقعاته وفرضياته، ويهمل بذلك كل ما يتعارض مع أفكاره، وهذا هو الانحياز التأكيدي⁽³¹⁾؛ وبالتالي يصبح تحليله قاصراً وغير منطقي، بالنظر لعدم تقييم المعطيات بشكل صحيح، وهذا ما يؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة. وقد كشفت دراسة سويدية⁽³²⁾ بأن القضاة الذين وضعوا المتهمين بأنفسهم في الاعتقال الاحتياطي يصدر عن حكمهم بالإدانة أكثر بثلاث أضعاف من القضاة الذين اعتقدوا بأن زميلاً لهم هو من وضع المتهمين رهن الاعتقال الاحتياطي، وهذا ما يفسر تأثير القضاة بالانحياز التأكيدي.

- انحياز النتائج Outcome Bias:

يتحقق انحياز النتائج⁽³³⁾ عندما تحلل المحكمة وقائع النازلة انطلاقاً من النتائج التي تحققت

(31) Vorms, Marion, Bayes et les biais. Le «biais de confirmation» en question, Revue de Métaphysique et de Morale, no 4, Octobre-Décembre 2021, p 567.

(32) Lidén, Moa, Confirmation Bias in Criminal Cases, thesis, Department of Law, Uppsala University, Sweden, 2018, p 203-204.

(33) Kakinohana, Regis K and Pilati, Ronaldo, Differences in decisions affected by cognitive biases: examining human values,

بالفعل والمتاحة أمامها، بدلاً من التمحيص الدقيق لظروف ما قبل تحقق النتائج، بحيث يتولد في ذهن القاضي بأن هذه النتائج من الممكن توقعها؛ وبالتالي كان من الممكن اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، وأعطى مثلاً بعدم نجاح عملية جراحية، فلا يجب التأثير بهذه النتيجة في بيان ما إذا كان يجب إجراؤها أم لا، بل يجب تحليل الظروف والمعطيات المتوفرة أمام الطبيب قبل اجرائها بموضوعية بغض النظر عن النتيجة المتحققة.

- انحياز التثبيت Anchoring Effect -

يقصد بانحياز التثبيت⁽³⁴⁾ اعتماد عملية اتخاذ القرار بشكل كبير على المعلومات الأولية المطلع عليها، فحل النزاع الذي قد تتوصل له المحكمة، قد يأخذ مناحي مختلفة بحسب المعطيات التي تم الاطلاع عليها أولاً، وتوجد فرضية شائعة في علم النفس الاجتماعي تقضي بأن ترتيب الكلام يؤثر على اتخاذ القرار؛ وبالتالي فإن المتحدث الأخير في المحاكمة الجنائية سيؤثر على المحكمة بشكل أكبر، وهذا ما ذهب إليه المشرع في المادة 306 قانون المسطرة الجنائية بتركه الكلمة الأخيرة للمتهم: «تجري المناقشات بعد انتهاء البحث، ما لم يتقرر خلاف ذلك بمقتضى قانون خاص، أو بأمر من الرئيس حسب الترتيب الآتي:

- يقدم الطرف المدني إن وجد طلبه بالتعويض عن الضرر؛

- تقدم النيابة العامة لمتمساتها؛

- يعرض المتهم دفاعه وكذا المسؤول عن الحقوق المدنية عند الاقتضاء؛

- يكون المتهم آخر من يتكلم.

يعلن الرئيس بعد ذلك عن انتهاء المناقشات». وهذا ما ورد كذلك في المادتين 407 و427.

وخلالاً للفرضية أعلاه فقد ثبت تأثر القاضي الكبير بطلبات النيابة العامة⁽³⁵⁾؛ لأنها أول من يتحدث، مما يزيد من احتمالية وقوع القاضي في انحياز التثبيت؛ ولهذا يجب إعادة النظر في هذا الترتيب أعلاه بما يخدم قرينة البراءة وتفسير الشك لصالح المتهم.

need for cognition, and numeracy, *Psicologia: Reflexão e Crítica*, 36-26, 2023, p 3.

(34) Goldszlagier, Julien, L'effet d'ancrage ou l'apport de la psychologie cognitive à l'étude de la décision judiciaire, *Les cahiers de la justice*, no 4, 2015, p 509 et 510.

(35) English, Birte ; Mussweiler, Thomas ; Strack, Fritz, The last word in court-a hidden disadvantage for the defense, *Law and human behavior* , Vol.29, 2005, p 705-722.

ثانيًا: تأثير الانحيازات السيكولوجية على المنطق القضائي:

يكون المنطق القضائي معيَّبًا إذا ما تأثر القاضي بالعواطف والتجارب الشخصية، وسأذكر أهم أنواع هذه الانحيازات وهي كالتالي:

- انحياز الانتماء الجماعي In-Group Bias:

يتحقق هذا الانحياز عندما يتأثر القضاة بعواطفهم وميولهم تجاه الأشخاص الذين يشتركون معهم في الخلفية الثقافية والاجتماعية أو العرقية⁽³⁶⁾، على حساب الأشخاص المنتمين إلى جماعات أخرى بشكل غير واع، مما يحيد عن المنطق السليم الذي يجب أن يتوفر عند البت في القضايا. وقد أثبتت دراسة أجريت على قضاة المحكمة العليا الأمريكية⁽³⁷⁾ بأنهم يتأثرون بانحياز الانتماء الجماعي؛ بحيث تم تحليل 530 قضية تتعلق بحرية التعبير تم البت فيها ما بين 1953 و2014، وقد عكست أصوات القضاة البالغ عددها 4644 صوتًا تحيزًا تجاه التيار الذي ينتمي إليه القاضي، فمن كان ليبراليا دافع عن التوسيع من حرية العبير، ومن كان محافظًا تبني موقفًا مقيدًا لهذه الحرية.

- الانحياز الضمني Implicit Bias:

الانحياز الضمني ينتج عن عمليات عقلية غير واعية تؤثر في سلوكيات وأحكام الأشخاص، وتتمثل هذه العمليات في الذاكرة الضمنية التي تجمع التجارب السابقة للشخص، والتصورات الضمنية التي تعالج المعطيات، وكذا المواقف الضمنية التي تشكل الانطباعات والمعتقدات على الأشخاص والجماعات والأمور بشكل عام⁽³⁸⁾، والقاضي يتعامله مع مختلف أنواع القضايا بمواضيعها وأطرافها. وبما أن هذا التحيز يتم بشكل غير واع، فقد يؤدي لممارسة قضائية غير عادلة، وما يزيد الأمر خطورة هو صعوبة تعقب هذا التحيز وتصحيح أخطائه، لأنه مخفي وعميق ضمن التفكير غير الواعي، مما يجعله متداخلًا مع التحليل المنطقي، وهذا يصعب مهمة الحد من آثاره على الرغم من معرفة تأثيراته.

- انحياز الهالة Halo Bias :

انطلاقًا من اسمه يتبين بأن معطى أو صفة إيجابية أو سلبية عن شيء أو شخص ما تخلق هالة

(36) Adjaout-Ponsard, Mathias, Biais cognitifs et comportement judiciaire, p 496.

(37) Epstein, L.; Parker, C.M. & Segal, J. A., Do Justices Defend the Speech They Hate? An Analysis of In-Group Bias on the US Supreme Court, Journal of Law and Courts, no 2, 2018, p 237-262.

(38) Greenwald, Anthony G. and Hamilton Krieger, Linda, Implicit Bias: Scientific Foundations, California Law Review, Vol. 94, no 4, 2006, p 946-947.

تغطي المعطيات والصفات الأخرى، مما يؤدي إلى بناء تصور أو حكم غير منطقي وموضوعي⁽³⁹⁾. فالقاضي الجنائي مثلاً قد يتأثر بمظهر المجرم، سواء كان وسيماً أو لا، أو المكانة الاجتماعية، أو السمات الشخصية الأخرى، وهذا قد يؤثر على مقدار العقوبة المحكوم بها. والمحامي حسن المظهر، والمتحدث بثقة قد تظهر حججه أكثر منطقية من محام له حجج قوية لكنه قدمها بطريقة خجولة؛ مما سينعكس سلباً على درجة اقتناع القاضي. وهذه الحالات تؤثر سلباً على المنطق القضائي، الذي يجب أن يبني على أسس متينة بعيدة عن كل انحياز.

المحور الثاني: إهمال التكوين المنطقي:

يعد الاستدلال المنطقي حجر الزاوية في العلوم القانونية، نظرياً وتطبيقاً، فالقانوني بصفة عامة يقدم حججاً منطقية ليدعم مواقفه، سواء كان أستاذاً باحثاً أو محامياً أو قاضياً أو طالباً، فربط الواقع بالقانون له قواعده الاستدلالية المنطقية القانونية والأخلاقية كما وضحت في المبحث السابق، ولكن إهمال التكوين المنطقي القانوني يعرقل تطور الفكر القانوني، مما سينكس سلباً على كل المهتمين بالشأن القانوني، وخصوصاً المنطق القضائي الذي يهتم بحقوق وحرريات الأشخاص والجماعات، لذلك سأطرق لسلبيات إهمال التكوين المنطقي (أولاً)، لأقترح بعدها سبل تعزيزه (ثانياً).

أولاً: سلبيات إهمال التكوين المنطقي:

يؤدي غياب التكوين المنطقي إلى العديد من المظاهر غير الصحية سواء في التنظير أو التطبيق القانوني، وأولها تغذية التضخم التشريعي، لأن عدم التمكن من أسس الاستدلال القانوني والأخلاقي، يقيد الفكر المنطقي، ويجعل الممارسة القانونية رهينة بوجود نص قانوني يجب أن يطبق بطريقة آلية على النزاع؛ وبالتالي عندما تظهر وقائع لم تنظم قانوناً، فسيكون من الصعب التكيف معها بدون أدوات التحليل المنطقي، وهذا راجع بالأساس لطبيعة التكوين القانوني المعتمد أساساً على الحفظ، لا على التحليل النقدي وتعلم أساليب الاستدلال المنطقي.

إنَّ أول ما يجب أن يتعلمه طالب القانون، ويتعلمه القاضي والمحامي بشكل مستمر، هو التحليل المنطقي للنص القانوني، لا مضمونه، فهذا الأخير متاح في القوانين والكتب؛ لذلك فمنطق التعامل معه يجب ألا يهمل، لأن امتلاك أدوات التحليل المنطقي تغني عن معرفة محتوى كل المواد القانونية،

(39) Nisbett, Richard E. and Wilson, Timothy DeCamp, The Halo Effect: Evidence for Unconscious Alteration of Judgments, Journal of Personality and Social Psychology, Vol 35, no 4, 1977, p 250.

واتباع هذا النهج التعليمي لا يساهم في تعزيز الفكر النقدي وطرائق بناء حجج قوية، بل يؤدي لصعوبة في تقييم المعلومات؛ وبالتالي زيادة احتمال ارتكاب الأخطاء في فهم وتحليل الواقع والقانون. ويشكل غياب التكوين المنطقي كذلك عقبة أمام تجاوز قيود الاستدلال التي يجب التعامل معها بذكاء⁽⁴⁰⁾، مثل قيود التكييف الدقيق للقضية المتمثلة في تحديد النص القانوني الواجب التطبيق بدقة، واحترام نطاق وكيفية تطبيقه وفقا للإجراءات المقررة في القوانين المسطرية، ومراعاة القيد الأخلاقي بمعنى التطبيق العادل للقانون والقيد الزماني أي صدور الحكم داخل أجل معقول. والتكوين المنطقي لا ينحصر في ضبط قواعد الاستدلال المنطقي، وإنما يتجاوزه إلى العمليات العقلية غير الواعية التي توجه مسار التحليل المنطقي، والمتعلقة بالانحيازات المعرفية والسيكولوجية التي فصلت في أنواعها وتأثيراتها على المنطق القضائي، فهي عامل مهم يجب الوقاية منه، من خلال جعلها جزءاً من التكوين المنطقي بهدف التوعية بها، وتعزيز التفكير النقدي، والانفتاح على وجهات نظر أخرى، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كألية مساعدة في التحليل، والاهتمام بأوقات الراحة⁽⁴¹⁾، لذلك يجب تحقيق توازن بين عدد الملفات التي يتعين البت فيها مع الجودة.

ثانياً: سبل تعزيز التكوين المنطقي:

إنَّ المنطق القضائي لا ينحصر في المحاكم فقط، فهو نهج فكري يؤثر ويتأثر بالمجتمع، وبصفة خاصة بكل من له علاقة بالقانون كالمشروع والجامعة والفقهاء وكل المهتمين بالشأن القانوني، ولهذا فتعزيز التكوين المنطقي لا يعنى بالقضاة فقط، بل بكل من يساهم في تجويد وتطوير الفكر القانوني؛ لذلك أقترح إدراج مواد للمنطق القانوني والقضائي في المؤسسات التي تكون الطلاب والقضاة والمحامين، مع التأكيد على التكوين المستمر، والتركيز على كيفية تطبيق القواعد المنطقية على مختلف القضايا، وهذا ما سيؤدي إلى تطوير مهارات التحليل والنقد.

وسيسهم تنظيم الندوات المتعلقة بالمنطق القانوني والقضائي، وكذا تشجيع البحوث خصوصاً الإحصائية منها على تجويد المنطق القضائي، وهذا الأخير لا يجب حصر التكوين فيه على القانون الوطني فقط، فالانفتاح على المنطق القانوني المتعدد⁽⁴²⁾ نظرياً وتطبيقاً، يعزز ملكة إيجاد الحلول المنطقية للنوازل المعاصرة.

(40) Herrera, Carlos Miguel, Concepts juridiques et contraintes de l'argumentation, Droits, n° 55, 2012, p 3.

(41) Goldszlagier, Julien, L'effet d'ancrage ou l'apport de la psychologie cognitive à l'étude de la décision judiciaire, p 515.

(42) Asano, Yuki, Le raisonnement juridique pluraliste, Texte traduit du japonais par Simon Serverin, Droit et Société, no109, 2021, p 764.

والتكوين المنطقي لا يتعلق بتطبيق القواعد المنطقية كحل لمعادلة الواقع والقانون فقط، وإنما بالتدريب كذلك على الاستدلال الأخلاقي عبر فهم أسسه النظرية وتحليل القضايا المشابهة لما فيه من فوائد كبيرة تعزز الثقة في الممارسة القضائية التي لا تحيد عن العدل والإنصاف، كما يساعد الاستدلال الأخلاقي على إيجاد الحلول المنطقية الملائمة عند غياب النص القانوني أو غموضه.

النتائج:

- المنطق القضائي ينقسم لشقين، شق يتعلق بالاستدلال القانوني وتستعمل فيه القواعد المنطقية وشبه المنطقية، وشق يتعلق بالاستدلال الأخلاقي.

- بالنسبة للاستدلال القانوني بالقواعد المنطقية: تبرز أهمية الاستدلال الاستنباطي بواسطة القياس الأرسطي في المنطق القضائي؛ بحيث تتناسب مقدمته مع ازدواجية القانون والواقع الذي يبني على أساسه الاستدلال القضائي بهدف الوصول للنتيجة المتمثلة في حل القضايا.

أما الاستدلال القانوني بواسطة القواعد شبه المنطقية، فيبنى على العديد من الاستدلالات مثل الاستقراء والتمثيل ومفهوم المخالفة والاستدلال من باب الأولى، وهي لا تصل لدرجة قطعية القواعد المنطقية.

- وفيما يتعلق بالاستدلال الأخلاقي فهو يأخذ بعين الاعتبار قيم العدالة والإنصاف في تطبيق القواعد القانونية، وهذا ما يؤدي للتطبيق العادل للقانون، وفتح باب الاجتهاد.

- يوجد تكامل بين الاستدلالين القانوني والأخلاقي، فغياب أحدهما يجعل المنطق القضائي مختلاً؛ لأن القانون يتفاعل مع المجتمع، فعلاقة الواقع بالقانون تتجسد بالاستدلال القانوني، وتحقيق الوظيفة الاجتماعية للقانون لا تتحقق إلا من خلال الاستدلال الأخلاقي الذي يحقق العدل والإنصاف أي مراعاة السياقات والتغيرات والمتطلبات الاجتماعية.

- أظهر البحث مدى تأثير الانحيازات المعرفية والسيكولوجية على المنطق القضائي؛ لأن الأخطاء في التحليل والتأثر بالعواطف والتجارب الشخصية يؤدي لممارسة قضائية غير منطقية.

- غياب التكوين القانوني في الجامعات والمؤسسات المكونة للمهنيين، يجعل دور المنطق في القانون هامشياً، مما يؤثر على دقة وتطور الفكر القانوني، وتطبيق القانون، وهذا ما سينعكس سلباً على المنطق القانوني والقضائي.

التوصيات:

- الاهتمام بالتكوين المنطقي باعتباره رافداً من روافد التنظير والتطبيق للقانون.
- من المهم تشجيع الدراسات والأبحاث خصوصاً الإحصائية لدراسة مدى توافق الممارسة القضائية مع قواعد المنطق القضائي، وكذا التعاون بين الجامعات والمحاكم من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة في المنطق القضائي.
- تنظيم الندوات في المنطق القضائي والانحيازات المعرفية والسيكولوجية ليتم التلاقح بين مختلف العلوم بهدف تطوير المنطق القضائي.
- التوعية بخطورة الانحيازات المعرفية والسيكولوجية، وبكيفية التقليل من تأثيراتها على المنطق القضائي.
- الانفتاح على المنطق القضائي المتعدد للاستفادة من التجارب المقارنة.
- من الأفضل تعديل الطريقة التقليدية في تدريس القانون، والمعتمدة على تلقي المعلومات والحفظ، عوض ذلك يتعين التركيز على التحليل والنقد، ودراسة التطبيقات القضائية، وهذا سينتج عقولاً نبيرة تعزز المنظومة القانونية مما سيسهم في تطوير المنطق القضائي.

شكر:

أنجز هذا العمل بدعم من المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في إطار برنامج « Associate-PhD Scholarship – PASS ».

المراجع:

- الزروقي، م. (2022). المنهجية القانونية: الجزء الأول، المنهجية الفقهية والتشريعية والقضائية (ط. 2). تونس: المؤلف.
- شيلح، م. (2017). تأويل العقود في قانون الالتزامات والعقود المغربي: محاولة دراسة ميتودولوجية للفهم القضائي والفهمي للقانون التعاقدية (ط. 1). فاس: مختبر قانون الالتزامات والعقود بكلية الحقوق.
- المحي، ع. ب. م. (2021). الدور الإنشائي للاجتهاد القضائي في المادة المدنية: دراسة تأصيلية وعملية معززة بأكثر من 900 حكم وقرار قضائي (ط. 1). الرباط: مطبعة الأمنية.

References:

- Adjaout-Ponsard, M. (2021). Biais cognitifs et comportement judiciaire. *Les Cahiers de la justice*, (3), 455–466.
- Al-Mahi, A. B. M. (2021). *The constructive role of judicial ijthihad in civil matters: A foundational and practical study supported by more than 900 judicial rulings and decisions* (1st ed.). Rabat: Al-Amniya Press. (in Arabic)
- Aristote. (1866). *Les premiers analytiques* (J. Barthélemy-Saint-Hilaire, Trans.). Paris: Ladrange.
- Asano, Y. (2021). Le raisonnement juridique pluraliste (S. Serverin, Trans.). *Droit et Société*, (109), 647–662.
- Berriat-Saint-Prix, F. (2017). *Guide pour les thèses: Manuel de logique judiciaire* (Éd. orig. 1855). Paris: Hachette BnF.
- Capitant, H., Terré, F., Lequette, Y., & Chénéde, F. (2008). *Les grands arrêts de la jurisprudence civile* (Tome 2, 14e éd.). Paris: Dalloz.
- Chilh, M. (2017). *Interpretation of contracts in Moroccan law of obligations and contracts: A methodological study of judicial and jurisprudential understanding of contract law* (1st ed.). Fez: Laboratory of Obligations and Contracts Law, Faculty of Law. (in Arabic)
- Englich, B., Mussweiler, T., & Strack, F. (2005). The last word in court: A hidden disadvantage for the defense. *Law and Human Behavior*, 29(6), 705–722.
- Epstein, L., Parker, C. M., & Segal, J. A. (2018). Do justices defend the speech they hate? An analysis of in-group bias on the U.S. Supreme Court. *Journal of Law and Courts*, 6(2), 245–274.
- Goldszlagier, J. (2015). L'effet d'ancrage ou l'apport de la psychologie cognitive à l'étude de la décision judiciaire. *Les Cahiers de la justice*, (4), 693–704.
- Goltzberg, S. (2021). *L'argumentation juridique* (5e éd.). Paris: Dalloz.
- Greenwald, A. G., & Krieger, L. H. (2006). Implicit bias: Scientific foundations. *California Law Review*, 94(4), 945–967.

- Guinchard, S., & Debard, T. (2024). *Lexique des termes juridiques* (32e éd.). Paris: Dalloz.
- Herrera, C. M. (2012). Concepts juridiques et contraintes de l'argumentation. *Droits*, (55), 45–60.
- Kakinohana, R. K., & Pilati, R. (2023). Differences in decisions affected by cognitive biases: Examining human values, need for cognition, and numeracy. *Psicologia: Reflexão e Crítica*, 36, Article 26.
- Laprise, G. (2000). *Les outils du raisonnement et de la rédaction juridique*. Montréal: Les Éditions Thémis.
- Lidén, M. (2018). *Confirmation bias in criminal cases* (Master's thesis). Department of Law, Uppsala University, Sweden.
- Martineau, F. (2023). *Petit traité d'argumentation judiciaire et de plaidoirie* (2e éd.). Paris: Dalloz.
- Mathieu, B. (2024). Plaidoyer pour l'enseignement de la rhétorique dans les facultés de droit. *Revue Droit & Littérature*, (8), 123–138.
- Nisbett, R. E., & Wilson, T. D. (1977). The halo effect: Evidence for unconscious alteration of judgments. *Journal of Personality and Social Psychology*, 35(4), 250–256.
- Perelman, C. (1965). Le raisonnement juridique. *Les Études philosophiques*, 20(2), 163–179.
- Perelman, C. (1979). *Logique juridique: La nouvelle rhétorique* (2e éd.). Paris: Dalloz.
- Perelman, C., & Olbrechts-Tyteca, L. (2008). *Traité de l'argumentation: La nouvelle rhétorique* (6e éd.). Paris: Normandie Roto Impression.
- Soeteman, A. (2003). Legal logic? Or can we do without? *Artificial Intelligence and Law*, 11(1–2), 197–210.
- Terré, F. (Ed.). (2011). *Pour une réforme du droit de la responsabilité civile*. Paris: Dalloz.
- Vorms, M. (2021). Bayes et les biais: Le « biais de confirmation » en question. *Revue de Métaphysique et de Morale*, (4), 467–482.
- Zrouqi, M. (2022). *Legal methodology: Part one—Jurisprudential, legislative, and judicial methodology* (2nd ed.). Tunis: Author. (in Arabic)